



دراسة تحليلية لظاهرة الاندماج في القطاع المصرفي العربي- تجارب مختارة

An analytical study of merger phenomenon in the Arab banking sector - selected experiences-

بن معتوق صابر¹ ، بوخاري لولو²

¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج ، الجزائر ، sabir.benmatoug@univ-bba.dz
² جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج ، الجزائر ، lahlou.boukhari@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام : 2020-07-16؛ تاريخ المراجعة : 2021-10-29 ؛ تاريخ القبول : 2022-05-16

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي في ظل التطورات والتحويلات التي تعرفها البيئة المصرفية العربية والعالمية على حد سواء.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العربي تواجهه عدة تحديات، مثل صغر حجم الوحدات المصرفية وتعثر بعض المصارف، الأمر الذي جعل من عمليات الاندماج الحل الوحيد للتغلب على هذه التحديات، ورغم ذلك لا تزال عمليات الاندماج بين المصارف العربية قليلة العدد وضعيفة القيمة مقارنة مع عمليات الاندماج العالمية، إضافة إلى تمركزها داخل حدود الدولة الواحدة، كما هو الحال في كل من الإمارات، عُمان، البحرين ولبنان.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، القطاع المصرفي العربي، اندماج المصارف العربية، جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

تصنيف JEL : G21، G24، G34.

Abstract

This study aims to understand the reality of mergers in the Arab banking sector in the light of the evolutions and transformations that the Arab and international banking environment is experiencing.

The study concluded that the Arab banking sector faces several challenges. Such as the small size of banking units and the failure of some banks, this has made mergers the only solution to overcome these challenges. However, mergers between Arab banks are still few in number and of low value compared to global mergers. In addition to its positioning within the borders of a country, as was the case in the Emirates, Oman, Bahrain and Lebanon.

Keywords : banking merger, Arab banking sector, merger of Arab banks, corona virus (Covid 19).

JEL classification : G21, G24, G34.

* بن معتوق صابر sabir.benmatoug@univ-bba.dz

في ظل ما تشهده البيئة المصرفية العالمية الراهنة من تطورات وتحولات جذرية في العمل المصرفي الحديث، تعرف المصارف على مستوى العالم توجهاً سريعاً لاعتماد مجموعة من الإستراتيجيات والآليات لتدعيم مراكزها وقدراتها التنافسية وتحسين مستويات أدائها للحفاظ على البقاء والاستمرار في عصر العولمة المالية وما ترتب عنها من تطور في التكنولوجيا المصرفية وتحرير مختلف الخدمات المصرفية والمالية، ومن أهم هذه الإستراتيجيات والآليات نجد إستراتيجية الاندماج المصرفي، التي تعمل على تجميع مختلف القدرات والطاقات الاقتصادية، المالية والإدارية لهذه المصارف في كيانات مصرفية كبيرة تتمتع بوفرات الحجم، الكفاءة والنمو والاستمرار في التواجد على الساحة المصرفية العالمية.

يعتبر الجهاز المصرفي العربي جزءاً لا يتجزأ من الجهاز المصرفي العالمي، وهو مطالب باستيعاب التحديات التي فرضتها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية، والثورة التكنولوجية المصرفية والمالية المتجددة وما تبعها من أدوات مالية حديثة، وأيضاً ما فرضته لجنة بازل المصرفية فيما يتعلق بالمعايير العالمية بشأن الرقابة المصرفية، إضافةً إلى الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي هذا الإطار سارعت العديد من الدول العربية لتنظيم عمليات الاندماج في القطاع المصرفي بوصفه خطأً دفاعياً لتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الأجنبية، وتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على تجاوز التحديات التي تواجهها وفرض وجودها في الساحة المصرفية الإقليمية والدولية.

- إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: ما هو واقع عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي في ظل التحديات التي تُفرزها البيئة المصرفية العالمية؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي؟
- 2- ما مدى استجابة القطاع المصرفي العربي لعمليات الاندماج في ظل التطورات والتحولات المصرفية العالمية؟
- فرضيات الدراسة:** لمعالجة الإشكالية السابقة، ننتقل من الفرضيات التالية:
 - 1- يواجه القطاع المصرفي العربي عدة تحديات، كصغر حجم المصارف والكثافة المصرفية وتعثر القروض، مما يجعل من خيار الاندماج ملاذاً مطلوباً للمصارف العربية.
 - 2- يُعتبر الاندماج في القطاع المصرفي العربي خياراً ثانوياً تعكسه قلة ومحدودية عمليات الاندماج في الدول العربية.
- أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع الاندماج في القطاع المصرفي العربي كتوجه معاصر في تحسين تنافسية وأداء المصارف العربية في ظل التحديات التي تواجهها، وإسقاط ذلك على بعض التجارب العربية الناجحة، كتجربة الإمارات العربية، سلطنة عُمان، البحرين ولبنان.
- أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
 - 1- معرفة واقع عمليات الاندماج والاستحواذ داخل القطاع المصرفي العربي؛
 - 2- معرفة أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي؛
 - 3- تحليل بعض التجارب العربية في اعتماد الاندماج المصرفي، كتجربة الإمارات العربية المتحدة.
- منهج الدراسة:** حتى نتمكن من الإلمام بهذا الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف عمليات الاندماج وتطور القطاع المصرفي العربي، وتحليل تجربة كل من الإمارات العربية، سلطنة عمان، البحرين ولبنان في اعتماد إستراتيجية الاندماج المصرفي.

1- مفاهيم نظرية حول الاندماج المصرفي

1-1- مفهوم الاندماج المصرفي

قبل إعطاء مفهوم للاندماج المصرفي يجب الإشارة إلى أن معظم الكُتاب والمختصين الاقتصاديين يستخدمون عدة مصطلحات للدلالة على الاندماج، ويعتبرونها أنها ذات معنى واحد، وهذه المصطلحات هي، الاندماج، الاتحاد، الاستحواذ والسيطرة، ولذلك سنقوم بالترقية بين هذه المصطلحات، كالتالي:

1-1-1- الاندماج (Merger)

- الاندماج هو تلك العملية التي تؤدي إلى قيام مصرف أو أكثر بشراء مصرف آخر، بحيث يتخلى المصرف المندمج عادة عن استقلاليتته، ويدخل في المصرف الدامج ويصبح مصرفاً واحداً، ويتخذ المصرف الجديد اسماً جديداً عادة اسم المؤسسة المصرفية الدامجة أو اسم مشترك بينهما، وتُضاف أصول وخصوم المصرف المندمج إلى أصول وخصوم المصرف الدامج (بوزعرور و دراوسي، 2004، صفحة 138).

- الاندماج هو اتفاق إرادي بين مصرفين، بحيث تختفي الشخصية القانونية للمصرف المندمج، ويتم ضم أصوله وخصومه إلى المصرف الدامج، وينتج كيان جديد باسم المصرف الدامج، فإذا كان لدينا مصرفين هما (A) و(B) وقاما بعملية الاندماج، فإنه تختفي وتزول الشخصية المعنوية للمصرف المندمج (B) ويتم ضمه للمصرف الدامج (A)، ويكون الكيان الجديد الناتج عن الاندماج هو المصرف (A)، بمعنى: المصرف (A) + المصرف (B) = المصرف (A) (PIGNATARO, 2015, p. 3).

2-1-1- الاتحاد (Consolidation)

- الاتحاد يعني زوال كل المصارف المشاركة في العملية، وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، فالإتحاد يقضي بقيام المصرف الجديد بإصدار أسهم يتم استخدامها كمقابل لاقتناء صافي أصول كل من المصرفين الداخلين في عملية الاتحاد، وفي هذه الحالة يصبح المصرف الجديد هو المالك لجميع أصول المصارف الزائلة والمختفية، وهو المسؤول عن سداد جميع التزامات هذه المصارف الفائتة (بسيوني و بدوي، 2002، صفحة 125).

- الاتحاد يعني زوال الشخصية المعنوية لكل من المصرفين (A) و(B)، وظهور مصرف جديد (C) بكيان قانوني جديد واسم جديد، ويُصدر هذا الأخير أسهماً عادية يتم تسليمها لمساهمي المصرفين الزائلين بدلاً من أسهمهم في هذين المصرفين المختفيين، بمعنى: المصرف (A) + المصرف (B) = المصرف (C) (PIGNATARO, 2015, p. 3).

3-1-1- الاستحواذ (Acquisition)

- الاستحواذ أو التملك يعني قيام مصرف ما بشراء جميع أسهم مصرف آخر، بمقابل نقدي أو بمقابل أسهم أو أصول أو مزيج من هذه الوسائل، وذلك إما عن طريق سوق الأوراق المالية، أو عن طريق الاتصال المباشر بالمساهمين، ونتيجة لهذا الشراء فإن المصرف الذي تم شراؤه يتم تصفيته ويخرج من مجال النشاط بعد ضمه إلى المصرف المُشتري، والذي يُسمى في الغالب باسم المصرف المُغْتَر، وعادةً ما يكون الاستحواذ عدائياً، حيث يتم شراء أسهم المصرف المستهدف دون موافقة الإدارة، ويمكن للمصرف المستحوذ أن يقوم بمحاولة ابتلاع للمنافسين الآخرين (عزمي، 2019، صفحة 6).

4-1-1- السيطرة (Takeover)

- السيطرة هي تملك مصرف ما لمصرف آخر، مع استمرار كل منهما في الوجود ككيانين قانونيين مستقلين، وتتم السيطرة عن طريق قيام مصرف معين بشراء غالبية الأسهم العادية لمصرف آخر (أكثر من 50%) مع استمرار هذا المصرف محافظاً على وجوده القانوني واستقلاله المالي والإداري، ويستمر كل منهما في إعداد قوائم مالية منفصلة، ويقوم المصرف القابض بإعداد قوائم مالية مُجمعة، باعتبار أن المصرفين قد أصبحا بمثابة وحدة اقتصادية واحدة يُديرها المصرف القابض (بسيوني و بدوي، 2002، صفحة 126).

بناءً على ما سبق نقول أن الاندماج المصرفي هو عبارة عن اتفاق ودي وإرادي يتم بين مصرفين أو أكثر، حيث يؤدي هذا الاتفاق إلى زوال وفناء المصرف المندمج أو المستهدف، ورفع رأس مال المصرف الدامج من خلال وضع كافة المساهمين لحصصهم في هذه المصارف في مجموع مشترك (OLIVIER & GUILLAUME, 2006, p. 75).

2-2-1- أنواع الاندماج المصرفي

يأخذ الاندماج المصرفي عدة أنواع، حسب الهدف منه والمعيار المستخدم، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين أشكال الاندماج المصرفي وفق المعيارين التاليين:

1-2-1- معيار طبيعة العلاقة بين طرفي عملية الاندماج: حسب هذا المعيار يمكن أن نميز بين الأنواع التالية (التوني، 2007، الصفحات 75-77):

- **الاندماج الطوعي أو الإرادي (Friendly Merger):** يتم هذا النوع من الاندماج بموافقة إدارة كل من المصرف الدامج والمصرف المندمج، وتعمل العديد من السلطات النقدية في مختلف الدول على تشجيع هذا النوع من الاندماج من خلال إظهار مزاياه وفوائده، وتقديم الحوافز التي تدفع بالمصارف إلى الاندماج إرادياً وودياً؛

- **الاندماج الإجباري أو القسري (Compulsory Merger):** يتم هذا النوع من الاندماج من خلال تدخل حكومي أو تنظيمي من الجهات الرقابية والسلطات النقدية في حالة تعثر أحد المصارف، حيث تأمر تلك السلطات بدمجه في أحد المصارف القوية، ويستخدم هذا النوع من الاندماج كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة؛

- **الاندماج العدائي (Hostile Merger):** يتم هذا النوع من الاندماج ضد رغبة المصرف المستهدف، وهو اندماج لا إرادي ويأخذ مفهوم الاستحواذ.

1-2-2- معيار طبيعة نشاط الوحدات المصرفية المندمجة: حسب هذا المعيار يمكن أن نميز بين الأنواع التالية (عبد المطلب، 2005، الصفحات 162-163):

- **الاندماج الأفقي (Horizontal Merger):** يتم الاندماج الأفقي بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو المصارف المتخصصة وغيرها، وينتج عن هذا النوع من الاندماج زيادة الاحتكارات، لذلك قامت العديد من الدول بوضع قوانين تمنع الاحتكار وتقدم إليها طلبات الاندماج لكي تنظر وتبث فيها قبل إتمام عملية الاندماج؛

- **الاندماج الرأسي (Vertical Merger):** يتم هذا النوع من الاندماج عادة بين البنوك الصغيرة في مناطق مختلفة وبنك رئيسي، عادةً ما يكون بنك أكبر، بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصرف الكبير، ومن الأمثلة على هذا النوع من الاندماج نجد الاندماج الذي حدث في مصر بين خمسة عشر بنكاً من بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع المصرف الوطني الرئيسي بالقاهرة؛

- **الاندماج المتنوع (Conglomerat Merger):** ويُسمى كذلك بالاندماج المختلط، ويتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها، أي الاندماج الذي يمكن أن يتم بين أحد المصارف التجارية وأحد المصارف المتخصصة، أو يتم بين أحد المصارف المتخصصة مع مصرف استثمار، وهو ما يعني اختلاف الخدمات التي يقدمها المصرفين، ويُحدث هذا النوع من الاندماج عملية تكامل في الأنشطة بين المصرفين.

1-3- الأهداف الإستراتيجية للاندماج المصرفي

يتم تقسيم الأهداف الإستراتيجية للاندماج المصرفي إلى ثلاثة أقسام أساسية، هي (الخضيرى، 2007، صفحة 56):

1-3-1- الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل: ترتبط هذه الأهداف بتحقيق الإستراتيجية العليا للمصرف الدامج، من أجل الوصول إلى قمة هرم السوق ويكون هو القائد والموجه، وهذه الأهداف تتعلق بالهيمنة والسيطرة، وبالتالي يكتسب المصرف الدامج المزيد من القوة والقدرة التي يزداد معها توسعا وحجما وفعالية؛

1-3-2- الأهداف المرحلية متوسطة الأجل: ترتبط بالسياسات المرحلية للمصرف الدامج، والتي يتم من خلالها تحقيق البناء الإداري والهيكلية للبنك الدامج، والتي ترتبط بالحصة السوقية، وباقتصاديات الحجم والنطاق والسعة؛

1-3-3- الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل: وهي الأهداف التي تتعلق بالأوضاع والظروف التنفيذية لعملية الاندماج، وتتعامل مع أوضاع وظروف السوق، ومع التغيرات والمستجدات المتعلقة بالسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكرا ودراستها وتحليلها والتعامل معها وتوجيه حركة المصرف الناتج عن الاندماج للتوافق معها.

2- مؤشرات القطاع المصرفي العربي والتحديات التي تواجهه

1-2- مؤشرات القطاع المصرفي العربي لعام 2018

1-1-2- إجمالي الموجودات

ارتفع إجمالي الموجودات للميزانيات الموحدة للبنوك العربية من 3275.3 مليار دولار عام 2017 إلى 3362.1 مليار دولار عام 2018، وبمعدل نمو وصل إلى 2.7%؛ حيث جاءت المصارف الإماراتية في المرتبة الأولى على صعيد الموجودات بمبلغ 783.6 مليار دولار، تليها المصارف السعودية بمبلغ 630.2 مليار دولار، ثم قطر بمبلغ 389.5 مليار دولار، تليها مصر بمبلغ 308.3 مليار دولار، ثم لبنان بنحو 249.4 مليار دولار (العربي، 2019، صفحة 355).

1-2-2- إجمالي الودائع

تُشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى أن إجمالي الودائع المقومة بالدولار ارتفعت بنسبة 1.4% لتصل إلى حوالي 2071 مليار دولار في نهاية عام 2018 بالمقارنة مع نحو 2042 مليار دولار في نهاية عام 2017، كما تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص من 1831 مليار دولار في عام 2017 إلى ما يقارب 1847 مليار دولار في عام 2018، مسجلة نمو بلغ نسبة 1.4%، وفي ما يتعلق بالودائع الادخارية والأجلة للقطاع

الخاص، فقد ارتفعت قيمتها خلال عام 2018 إلى نحو 1130 مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ 1.8%، مقابل 1110 مليار دولار في عام 2017، وعلى صعيد الودائع الجارية للقطاع الخاص، فقد انخفضت من 721.7 مليار دولار إلى 717.3 مليار دولار، مسجلةً معدل انخفاض بلغ - 0.6%، وفيما يخص تطور الودائع المصرفية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يُقدر متوسط الودائع الإجمالية بنحو 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2018 مقابل 77.2% في عام 2017 (العربي، 2019، الصفحات 136-138).

2-1-3- إجمالي القروض

تواصل المصارف التجارية العربية نشاطها في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث ارتفعت قيمتها المقومة بالدولار من 2023 مليار دولار في عام 2017 إلى ما يقارب 2138.5 مليار دولار عام 2018، وبمعدل نمو بلغ 5.7%، والجدير بالذكر هو أن نسبة النمو في الائتمان المقدم من قبل المصارف العربية للقطاع الخاص كانت بالمتوسط أقل من نسبة نمو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام، حيث تُشير البيانات إلى أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف التجارية العربية قد ارتفع بنسبة 5.2% في عام 2018، ليصل إلى نحو 1454.5 مليار دولار في نهايته، أي ما يشكل نسبة 68% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية، في حين ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسهيلات للقطاع العام بنسبة 6.8% ليصل إلى نحو 684 مليار دولار في نهاية عام 2018، أي ما يمثل نسبة 32% من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للاقتصاديات العربية، كما تشير كذلك البيانات إلى ارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص منسوباً إلى إجمالي الودائع ليصل إلى 58.5% في عام 2018، مقارنة مع 57.3% في عام 2017، ذلك أن نسبة النمو في الودائع كانت أكبر من نسبة النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص (العربي، 2019، الصفحات 137-139).

2-1-4- القواعد الرأسمالية

يُعتبر تحسين القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية من أبرز المؤشرات الائتمانية للقطاع المصرفي العربي خلال سنة 2018، حيث تُشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية من نحو 379 مليار دولار في عام 2017 إلى نحو 386 مليار دولار في عام 2018 وبمعدل نمو قدره 1.6%.

لقد شهد عام 2018 ارتفاع القاعدة الرأسمالية لكافة المصارف التجارية العربية بالعملة المحلية، باستثناء المصارف في السعودية، فلسطين وقطر، حيث سجلت المصارف في السودان أعلى معدل نمو قيمته 35.9%، كما سجلت المصارف في كل من ليبيا، مصر والعراق معدل زيادة ونسبة 29.8%، و20.2% و11% على الترتيب. كما لا تزال حصة القاعدة الرأسمالية المقومة بالدولار لدى المصارف في الإمارات هي الأكبر في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف العربية بنهاية 2018، فقد بلغ حجمها نحو 97 مليار دولار وشكلت ما نسبته 25% من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية (العربي، 2019، الصفحات 138-139).

2-2- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي

تواجه المصارف العربية مجموعة من التحديات، والتي يتم ذكرها في ما يلي:

- **التركز المصرفي:** تتسم معظم الأسواق المصرفية العربية بسيطرة عدد محدود من المصارف كبيرة الحجم على الجانب الأكبر من نشاط هذه الأسواق مما يكرس ظاهرة الاحتكار، الأمر الذي يبرره ضرورة الحاجة إلى عمليات اندماج واسعة في تلك الدول من أجل قيام مصارف أخرى كبيرة تعمل وتنافس بما فيه مصلحة النمو المصرفي في الأسواق الوطنية (السيسي، 2003، صفحة 92)؛

- **صغر حجم الوحدات المصرفية:** تعتبر المصارف العربية صغيرة الحجم بالمقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية، فتشير الأرقام إلى أن حجم موجودات المصارف العربية في عام 2006 كانت تساوي 1.26 تريليون دولار، وبالمقارنة مع رأس المال للمصرف العالمي Citi group وبنفس العام نجد أن موجوداته تبلغ 1.88 تريليون دولار، وبمقارنة أخرى لأكثر من 20 مصرف عربي من ناحية حجم رأس المال الذي يقدر بـ 28.5 مليار دولار، وهذا الحجم يمثل أقل من 1.47% من رأس المال الإجمالي لأكثر من 1000 مصرف في العالم (العيساوي، صفحة 7)؛

- **الكثافة المصرفية:** تعاني معظم الدول العربية من كثرة المؤسسات المصرفية؛ بحيث لا يتناسب عددها الكبير مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفية أو حتى عدد السكان، الأمر الذي يؤدي إلى تنامي ظاهرة التمصرف الزائد في هذه الأسواق، وما يصاحبها من تنافس حاد على جذب الودائع ومنح التمويل على النحو الذي يعرقل تطور العمل المصرفي في تلك الدول (السيسي، 2003، صفحة 92)؛

- غياب النصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح: ينعكس هذا الأمر على الثقة في التعامل مع المصارف، فالثقة تأتي من الإفصاح عن المعلومة المصرفية، ثم من المصادقية في إصدار الأسهم، فالمصارف العربية تتفاوت في شمولية الإفصاح في نشر البيانات المصرفية ودقتها، وبالتالي يجعل من الصعوبة إجراء مقارنة بينها وبين المصارف الأجنبية، إذ أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة (العيساوي، صفحة 8)؛

- القروض المتعثرة: تعاني العديد من المصارف في الدول العربية من كبر حجم القروض غير العاملة أو المتعثرة، بحيث تزيد عن 30% أو 40% لدى عدد لا بأس به من هذه المصارف، وهذا أمر له مردود سلبي على تطور ونمو هذه المصارف ومعدلات ربحيتها (المصري، 2006، الصفحات 58-60)؛

- ممارسة الضغوط على المصارف العربية: وهذا من أجل الالتزام بمعايير العمل المصرفي والمالي الدولي، ولاسيما معايير بازل 3 التي تفرض ضغوطاً غير اعتيادية على عدد كبير من المصارف في المنطقة العربية من ترسيخ ثقافة الحكم الرشيد، وتطوير سياسات وممارسات إدارة المخاطر، وتحسين الشفافية والإفصاح المالي وفق الدولية وغيرها؛

- ضعف التعاون الاقتصادي العربي: تُعاني الدول العربية من استمرار ضعف التعاون الاقتصادي فيما بينها في شتى المجالات التجارية والاستثمارية والمالية، حيث لا يتعدى حجم التجارة العربية 10% من إجمالي التجارة الخارجية للعالم العربي، كذلك فإن الاستثمارات العربية البنينة التي قد بلغت 26.4 مليار دولار سنة 2018، وكان نصيب قطاع العقارات منها نحو 63.6% (الصادرات، 2019، صفحة 7) تبقى دون مستوى طموحات التعاون العربي، لذا يتعين على الجهاز المصرفي القيام بدور أكبر لتسيير ودفع التبادل الاقتصادي البيني بين الدول العربية وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي للمنطقة، هذا إلى جانب ضرورة توجيه المصارف العربية جزءاً أكبر من نشاطها التمويلي لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاديات العربية ككل؛

- انخفاض درجات التصنيف الائتماني: وهذ من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، وإعطاء تصنيفات ائتمانية لعدد من الدول والمصارف العربية دون المستوى الاستثماري المطلوب مما يعد مؤشراً على ارتفاع المخاطر في تلك الدول أو المصارف وهو ما يتطلب توفير متطلبات رأسمالية أكبر لتغطية تلك المخاطر؛

- ضعف اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي: تعاني الدول العربية من عدم النضج الكافي لعمليات اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي وأسواقه التجارية والمالية، ويُعزى ذلك إلى عدم اكتمال برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي إذ أن الدول العربية مجتمعة لا تستقطب سوى نحو 2.4% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم و4.4% من ذلك الوارد إلى العالم النامي (الصادرات، 2019، صفحة 7)؛

- التوترات السياسية: من خلال انعكاس الأحداث السياسية غير المستقرة في العديد من الدول العربية، مثل: فلسطين، العراق، السودان، ليبيا وسوريا يضيف مناخاً عاماً لا يشجع على التطور والنمو الاقتصادي والمصرفي المطلوبين للحاق بالتطور العالمي في هذا المجال.

2-3- تطورات البيئة المصرفية العربية

شهدت البيئة المصرفية العربية جملة من التطورات والتحويلات الجذرية، وتتمثل أهم هذه التطورات والتحويلات في الآتي (المصري، 2006، الصفحات 61-62):

- الانفتاح والتحرر المصرفي: شهدت البيئة المصرفية العربية تنامي حركة الانفتاح والتحرر المصرفي في كافة الدول العربية، وذلك من خلال عصرنة الأطر القانونية والتشريعية، والتي من شأنها أن ترسخ التطورات الاقتصادية والالتزام بالمعايير الدولية وإدخال عنصر المنافسة إلى السوق المصرفية المحلية، فعلى سبيل المثال دخلت العديد من المصارف العربية الخاصة إلى السوق المصرفية السورية، كذلك تم تأسيس خمسة مصارف عراقية خاصة، بالإضافة إلى منح البنك المركزي العراقي ثمان رخص مصرفية لمصارف عربية وأجنبية علاوة على مساهمة عدة مصارف خليجية وأجنبية في عدد من المصارف العراقية؛

- تزايد عمليات الاندماج والخصوصية: حيث نلاحظ تسارع عمليات الاندماج والتملك والخصوصية في معظم الدول العربية، حيث شهدت الساحة المصرفية العربية تطورات متسارعة باتجاه الاندماجات والتملك وإعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً والخصوصية بهدف رفع كفاءة الجهاز المصرفي، وفي هذا المجال تم إصدار القواعد والإجراءات الخاصة بعمليات الاندماج سواء الطوعي أو الإجباري؛

- إقامة مراكز مالية ومصرفية عالمية: حيث تتنافس العديد من الدول العربية على إقامة مراكز مالية ومصرفية دولية بهدف استقطاب استثمارات إقليمية ودولية إلى القطاع المالي والمصرفي، وفي هذا المجال تسعى دولة قطر لإقامة مركز مالي دولي على غرار مركز دبي العالمي ومرفأ البحرين المالي الدولي اللذان يستقطبان توظيفات مالية عربية وأجنبية تساهم بدورها في عملية التنمية المصرفية والمالية والاقتصادية في هذه الدول؛

- التوسع المصرفي عبر الحدود الوطنية العربية: شهدت البيئة المصرفية العربية تزايد عمليات التوسع المصرفي عبر الحدود الوطنية العربية، ومنها على سبيل المثال زيادة التوسع الإقليمي لعدة مصارف لبنانية في إطار سياسة الانفتاح الثابتة التي يشجعها البنك المركزي اللبناني، كذلك توسع مصارف في دول عربية أخرى في عدد من أسواق المنطقة، وحدثت أكبر عمليات شراء ومساهمة في عدة أسواق مصرفية عربية قامت بها مجموعات مالية إقليمية؛

- الالتزام بمقررات لجنة بازل الدولية: من خلال لجوء الكثير من المصارف العربية إلى زيادة رأس المال بشقيه الأساسي والمساند، وهذا استعداداً منها لاستكمال جهودها في مجال الالتزام بالمعايير الجديدة للجنة بازل، وما يفرضه ذلك من تطوير سياسات وأنظمة بعينها، ومنها على سبيل المثال إدارة المخاطر المصرفية والمالية، والحوكمة الإدارية والمالية، والالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير المصرفية المحلية والدولية، والإفصاح المالي، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛

إضافةً إلى التوجه نحو إنشاء مصارف إسلامية جديدة وتحول مصارف تجارية إلى نشاط المصارف الإسلامية في المنطقة العربية، كما حدث مؤخراً بالنسبة للجزائر من خلال إصدار النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المتضمن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يهدف إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، وتمثلت العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات البنكية المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار، وهو الاتجاه الموازي للدخول المتزايد لعدد من المصارف الدولية إلى العمل المصرفي الإسلامي في عدة أسواق عربية.

3- واقع عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي

3-1- عمليات الاندماج التي حدثت في الدول العربية

حدثت عدة عمليات اندماج بين المصارف في الدول العربية، وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها، غير أن هذه الاندماجات اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول. والجدول الموالي يُظهر أهم حالات الاندماج المصرفي عربياً خلال الفترة 1991- 1999.

جدول 1: أهم عمليات الاندماج بين المصارف العربية خلال الفترة 1991- 1999

السنة	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدايمج
1999/1991	مصر	أكثر من 17 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1999/1991	الأردن	أكثر من 7 حالات اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1993	عمان	حالة واحدة	بنك عمان العربي	البنك العماني الأوروبي
1999/1993	لبنان	23 حالة اندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
1994	عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
1997	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
1997	المغرب	حالة واحدة	البنك المتحد	بنك وفا
1997	عمان	حالة واحدة	بنك تنمية عمان	بنك عمان للزراعة والأسماك
1998	عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
1998	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
1998	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية

1998	الكويت	حالة واحدة	شركة مشاريع الكويت	بنك برقان
1998	الإمارات العربية	حالة واحدة	بنك الإمارات الدولي	بنك بيروت
1999	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
1999	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
1999	الكويت	حالة واحدة	بنك الخليج	بنك الكويت المتحد

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً، على عدد من المراجع.

نلاحظ من خلال الجدول أن لبنان كانت أكثر الدول العربية تحقيقاً لعمليات الاندماج خلال الفترة 1991-1999، حيث شهدت حوالي 23 عملية اندماج، وهذا راجع إلى قانون تسهيل اندماج المصارف اللبنانية، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية بأكثر من 17 حالة اندماج، تليها الأردن بأكثر من 7 عمليات اندماج، وبعدها سلطنة عُمان بـ 4 حالات، بينما حدثت عملية اندماج واحدة في كل من الإمارات العربية والبحرين وتونس، وحالتي اندماج في كل من المغرب والمملكة العربية السعودية والكويت.

نستنتج من خلال الجدول أن عمليات الاندماج المصرفي على مستوى الدول العربية تعتبر محدودة للغاية، بل إن قيمة هذه العمليات مازالت ضئيلة بالمقارنة مع عمليات الاندماج على المستوى العالمي، إذ لم تتجاوز حصة المؤسسات المصرفية والمالية من إجمالي عمليات الاندماج المصرفي 0.5% اعتماداً على إحصائيات 1997، بل إن نصيبها من عمليات الاندماج في الدول النامية يتراوح بين 5-7% (بن منصور و بن معتوق، 2018، صفحة 21)، وهو ما يؤكد مرة أخرى ضرورة إحداث المزيد من عمليات الاندماج في القطاع المصرفي العربي، وخاصة فيما بين البنوك العربية من دولة عربية لدولة عربية أخرى من أجل التصدي للأزمات المالية والمنافسة المصرفية العالمية، ويعتمد نجاح ذلك بشكل كبير على تذليل العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيقه وتقبل فكرة الكيانات المصرفية الكبيرة.

أما عن أهم عمليات الاندماج التي تمت بين المصارف العربية خلال الفترة 2000-2020، فيمكن ذكرها في الجدول الموالي:

جدول 2: أهم عمليات الاندماج بين المصارف العربية خلال الفترة 2000-2020

السنة	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدايم
2000	تونس	حالة واحدة	بنك التنمية للاقتصاد التونسي والبنك القومي للتنمية السياحية	الشركة التونسية للبنك
2000	البحرين	حالة واحدة	شركات الخليج الاستثمارية الإسلامية	بنك فيصل الإسلامي
2000	الكويت	حالة واحدة	البنك الأهلي التجاري	بنك الكويت المتحد
2000	مصر	حالة واحدة	بنك مصر أمريكا	بنك الكويت الوطني والشركة القابضة المصرية الكويتية
2001	عمان	حالة واحدة	بنك عمان التجاري وبنك عمان الصناعي	بنك مسقط
2001	لبنان	حالة واحدة	بنك بيبيلوس	ويدج الشرق الأوسط
2003	عمان	حالة واحدة	بنك مجان أنترناشونال	بنك ظفار العماني الفرنسي
2004	مصر	حالة واحدة	بنك مصر إكستريو	بنك مصر
2005	عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني وبنك مسقط	البنك الوطني العماني
2005	مصر	ثلاث حالات	بنك مصر أمريكا الدولية	البنك العربي الإفريقي الدولي
			بنك مصر الدولي	البنك الأهلي سوسيتيه جنرال
			بنك مصر رومانيا	بنك لبنان والمهجر
2006	الإمارات العربية	حالة واحدة	بنك الإسكندرية التجاري البحري	بنك الإتحاد الوطني الإماراتي
2006	مصر	أربع حالات	البنك المصري الأمريكي	بنك كريدي إجرىكول

الإتحاد الوطني الإماراتي	بنك الإسكندرية التجاري البحري			
بنك سان باولو	بنك الإسكندرية			
بنك مصر	بنك القاهرة			
بنك دبي الوطني	بنك الإمارات الدولي	حالة واحدة	الإمارات العربية	2007
البنك التجاري الكويتي	بنك اليمن وبنك الخليج	حالة واحدة	الكويت	2007
بنك مصر موبايل	بنك القاهرة	حالتين	مصر	2007
البنك المصري المتحد	بنك المصرف الإسلامي			
بنك الإمارات الدولي	البنك الأهلي بدبي	حالتين	الإمارات العربية	2008
أملاك للتمويل	المصرف العقاري			
بنك السلام	بنك البحرين السعودي	حالة واحدة	البحرين	2009
بنك الإسكان	الشركة التونسية للبنك	حالة واحدة	تونس	2010
البنك الخليجي	بنك قطر الدولي	حالة واحدة	قطر	2011
البنك اللبناني الكندي	سوسيتي جينيرال	حالة واحدة	لبنان	2012
بنك الإجارة الأول	بنك الإثمار	حالة واحدة	البحرين	2013
البنك التجاري للشرق الأدنى	بنك الصناعة والعمل	حالة واحدة	لبنان	2014
البنك الأهلي الكويتي	بنك بيريس مصر	حالة واحدة	مصر	2015
بنك فرعون وشيخا	بنك بيبيلوس	حالة واحدة	مصر	2016
بنك باركليز مصر	التجاري وف بنك	حالة واحدة	المغرب	2017
البنك السعودي البريطاني	البنك الأول	حالة واحدة	السعودية	2018
بنك دبي الإسلامي	بنك نور	حالة واحدة	الإمارات العربية	2019
بنك بروة القطري	بنك قطر الدولي	حالة واحدة	قطر	2019
بنك أبو ظبي التجاري	بنك الإتحاد الوطني	حالة واحدة	الإمارات العربية	2020
بنك أبو ظبي التجاري	بنك الهلال	حالة واحدة	الإمارات العربية	2020
بنك عمان العربي	بنك العز الإسلامي	حالة واحدة	سلطنة عمان	2020

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على عدد من المراجع.

نلاحظ من خلال الجدول استمرار الدول العربية في تنظيم عمليات الاندماج بين مصارفها حتى عام 2020، من أجل مسايرة التحولات والتطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة التي تعصف بالاقتصاديات العربية، خاصة ما تعلق بانخفاض أسعار النفط التي أثرت على هوامش الأرباح لمختلف المصارف وأدت إلى تزايد حجم الفروض المتعثرة، إضافة إلى الوفاء بمتطلبات بازل 3، مثل ما حدث مع المصارف اللبنانية عندما طلب مصرف لبنان المركزي في 2019 من المصارف زيادة رأسمالها بنسبة 20%، الأمر الذي يفتح المجال واسعاً أمام المصارف اللبنانية لتنظيم عمليات الاندماج من أجل استقاء هذه النسبة، بالإضافة إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا (كوفيد- 19) على المصارف العربية وحتى العالمية، التي دفعت بمختلف هذه المصارف إلى تبني الرقمنة وتقديم خدماتها المصرفية والمالية عن بعد باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الأمر الذي يترك المصارف العربية الصغيرة وضعيفة استخدام التكنولوجيا المصرفية والمالية تبحث عن مصارف أخرى كبيرة تتحكم جيداً في هذه التقنيات لكي تندمج معها وتستفيد من التطور التكنولوجي في مجال الصناعة المصرفية والمالية.

2-3- دوافع الاندماج بين المصارف في الدول العربية

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تجعل المصارف العربية تتوجه نحو تنظيم عمليات الاندماج، نذكر منها ما يلي (العيساوي، الصفحات 9- 10):

- **اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية:** يُعد الاتجاه نحو المزيد من عمليات الاندماج خياراً ضرورياً بعد البدء في سريان اتفاقية تحرير الخدمات المالية وما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية والمصرفية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية المستحوذة على 95% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم، وهذا يجعلنا نوقع المزيد من المنافسة الأجنبية في ظل تدويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات المالية المقيمة في الدولة الأم؛

- معيار الملاءة المالية: إن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار ملاءة رأس المال للمصارف، وهذا يجعلها تتعرض إلى ضغوط شديدة عند التوسع في عملياتها المصرفية، خاصة عند الدخول في تقديم الائتمانات الكبيرة لتمويل المشاريع العملاقة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة جنباً إلى جنب مع صناديق ومؤسسات التنمية العربية، فالمصارف كبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة، والتي من المتوقع أن يزداد عددها في ظل التوجه العربي التجاري والاقتصادي المشترك على إثر المؤتمرات العربية الاقتصادية على كافة الأصعدة؛

- المنافسة الشديدة: إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكاناً لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية التي تعمل في المنطقة العربية، وهذا يحتم على المصارف العربية التفكير في إقامة تحالفات إستراتيجية قائمة على عمليات الاندماج، إذ أن صغر هذه المصارف يؤثر سلباً في تكاليف الإنتاج، وفي القدرة على زيادة الخيارات المتاحة للمدخرين والمستثمرين على حد سواء؛

- مواجهة التعثر المصرفي: يُعطي الاندماج المصرفي العربي وسائل لمواجهة المصارف المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات لا تستطيع تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال، وهذا يمكن أن يحدث للكثير من مصارفنا العربية في ظل عملية تدويل الأعمال وتكامل الأسواق وانفتاحها على بعضها البعض؛

- الأزمة المالية العالمية 2008: دفعت الأزمة المالية العالمية 2008 الجميع إلى البحث عن أماكن آمنة للأصول والموجودات المالية والمصرفية، بعد القنعة في فشل الاستثمارات في المجالات غير الإنتاجية، والتي تستند على سرعة الحصول على السيولة ورافق ذلك تغيير في اتجاهات الاستثمارات. وفي هذا المجال أمام المصارف العربية فرص لتجميع إمكاناتها المالية من خلال الاندماجات ومن ثم القيام بالاستثمارات الإنتاجية التي تقوم على تنمية العوائد، وفي مقدمة ذلك تشجيع وتطوير الاستثمارات (العربية – العربية) وتغيير الاتجاه في الاستثمارات الخارجية نحو قارات آسيا وإفريقيا التي تمتلك إمكانات كبيرة وواعدة في مجال الاستثمار في مجال الثروات الطبيعية.

3-3- تجارب اندماج ناجحة في الدول العربية

لقد توجهت العديد من المصارف في الدول العربية إلى تنظيم عمليات اندماج فيما بينها من أجل تحسين مستويات أدائها والصمود أمام المنافسة القوية التي تفرضها المصارف العالمية، ومن أهم الدول العربية التي حدثت بها عدة صفقات اندماج ناجحة نذكر ما يلي:

3-3-1- الإمارات العربية المتحدة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من بين الدول العربية التي تحاول بنوكها النمو خارجياً عن طريق عمليات الاندماج من أجل الصمود أمام المنافسة العالمية وتعزيز مراكزها المالية في ظل التحديات التي تفرزها البيئة المصرفية العالمية.

لقد بلغ إجمالي موجودات القطاع المصرفي الإماراتي خلال الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 851.7 مليار دولار، وبلغت إجمالي الودائع ما مقداره 537.9 مليار دولار ويزيد قدرها 13.4% مقارنة مع عام 2019، وبلغت حسابات رأس المال 100.7 مليار دولار، أما حجم الائتمان الذي قدمته المصارف الإماراتية خلال الربع الأول من عام 2020 فقدر بحوالي 447 مليار دولار. أما بالنسبة للقيم السوقية للمصارف الإماراتية فقد شهدت تراجعاً حاداً بسبب انعكاسات فيروس كورونا المستجد، حيث بلغ حجم متوسط الخسارة لأكثر من 5 مصارف إماراتية حوالي 36.6% خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى أبريل 2020 (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 1) كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 3: القيمة السوقية لأكثر من 5 مصارف إماراتية خلال الفترة ديسمبر 2019 - أبريل 2020
الوحدة: مليار دولار

المصارف	ديسمبر 2019	أفريل 2020	نسبة التغير %
بنك أبو ظبي الأول	15.6	9.65	- 36.35
بنك الإمارات دبي الوطني	13.00	7.23	- 44.38
بنك أبو ظبي التجاري	7.92	4.63	- 41.54
بنك دبي الإسلامي	5.51	3.60	- 34.66
بنك أبو ظبي الإسلامي	5.39	3.99	- 25.97
متوسط التغير	-	-	- 36.58

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 2)

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض الحاد في القيمة السوقية لأكثر من 5 مصارف إماراتية خلال الربع الأول من عام 2020، حيث انخفضت القيمة السوقية لبنك الإمارات دبي الوطني مثلاً بنسبة 44.38% مقارنة بعام 2019، وانخفضت بنسبة

25.97% في بنك أبو ظبي الإسلامي، وهذا جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، الذي قد يكون دافعاً قوياً لهذه المصارف من أجل التفكير في تنظيم المزيد من عمليات الاندماج في المستقبل القريب.

ومن أهم عمليات الاندماج الحديثة التي تمت في القطاع المصرفي الإماراتي، نذكر ما يلي:

- في أبريل 2019 أعلن بنك دبي الإسلامي عن الانتهاء رسمياً من اندماجه القانوني مع بنك نور، مما خلق أكبر مجموعة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات، وأكد بنك دبي الإسلامي أن الهدف من الاندماج هو تعزيز نفوذه، وزيادة حصته السوقية، وتحسين كفاءته التشغيلية، وترسيخ مكانته كبنك من أكبر البنوك الإسلامية في العالم، بأصول تقدر بحوالي 75 مليار دولار، مما عزز مكانته ككثاني أكبر مصرف إسلامي في العالم من حيث الأصول، وقد وصلت قيمة أرباحه خلال الربع الأول من عام 2019 بعد الاندماج إلى 1,355 مليون درهم إماراتي، وبمعدل نمو قدره 12% مقارنة بـ 1,211 مليون درهم إماراتي قبل الاندماج في عام 2018، كما ارتفع إجمالي الدخل إلى 3,407 مليون درهم إماراتي، وبمعدل نمو قدره 26% مقارنة بـ 2,697 مليون درهم إماراتي عام 2018 قبل الاندماج، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال بعد الاندماج ما مقداره 17.5%، الأمر الذي يعني أن الاندماج قد أدى إلى تحسين جودة أصول المصرف وملاءته المالية، وتحسين ربحيته، مما جعله كيان مصرفي قوي قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً (قتيبة، 2019، صفحة 5).

- في 02 أبريل 2020 تم الانتهاء رسمياً من عملية الاندماج بين بنك أبو ظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني وبنك الهلال التي انطلقت في ماي 2019، وقد نتج عن هذه العملية أكبر وأقوى مجموعة مصرفية تساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية، ولقد حققت مجموعة أبو ظبي التجاري خلال نهاية الربع الأول من عام 2020 أرباحاً صافية قدرها 209 مليون درهم، كما ارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 8%، باستثناء تكاليف الاندماج لتبلغ 2.293 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من عام 2019، ويعود الارتفاع في الأرباح بشكل رئيسي إلى الوفرة الناتجة عن الاندماج وارتفاع الإيرادات وفقاً للنتائج المالية الصادرة عن البنك، كما ارتفع صافي الدخل من الفوائد وعمليات التمويل الإسلامي بنسبة 6% لتبلغ 2.789 مليار درهم مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019، وقد تم توزيع 2.644 مليار درهم كأرباح نقدية على المساهمين خلال الربع الأول من عام 2020 عن سنة 2019، في حين وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى 49 مليار درهم بنهاية الربع الأول من 2020، في حين بلغ صافي القروض والتسليفات 247 مليار درهم وودائع العملاء 263 مليار درهم بتاريخ 31 مارس 2020 (بنك أبو ظبي التجاري، 2020)، وهذا ما يعكس قدرة البنك الناتج عن الاندماج على التكيف مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا على مستوى العالم ككل

2-3-3- سلطنة عُمان

قُدرت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العُماني حوالي 93 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2020 وبزيادة 0.4% عن عام 2019، كما بلغت الودائع المجمعة ما مقداره 62.7 مليار دولار، وبلغت حسابات رأس المال 14.6 مليار دولار وبزيادة 3.8%، وبلغ حجم الائتمان حتى نهاية الربع الأول من عام 2020 حوالي 67.7 مليار دولار وبمعدل نمو قدره 2.2% عن عام 2019.

أما بالنسبة للقيم السوقية للمصارف العُمانية فقد شهدت تراجعاً حاداً بسبب انعكاسات فيروس كورونا المستجد، حيث بلغ حجم متوسط الخسارة لأكثر 5 مصارف عُمانية حوالي 16.9% خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2019 إلى أبريل 2020 (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 1)، كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول 4: القيمة السوقية لأكثر 5 مصارف عُمانية خلال الفترة ديسمبر 2019 - أبريل 2020
الوحدة: مليار دولار

المصارف	ديسمبر 2019	أفريل 2020	نسبة التغير %
بنك مسقط	0.41	0.338	- 18.6
بنك ظفار	0.12	0.09	- 26.83
البنك الوطني العُماني	0.18	0.16	- 13.04
بنك صحار	0.10	0.08	- 22.33
بنك نزوى	0.09	0.09	- 4.26
متوسط التغيير	-	-	- 16.92

المصدر: (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 2)

نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض الحاد في القيمة السوقية لأكثر 5 مصارف عُمانية خلال الربع الأول من عام 2020، حيث انخفضت القيمة السوقية لبنك ظفار مثلاً بنسبة 26.83% مقارنة بعام 2019، وانخفضت بنسبة 18.6% في بنك مسقط، وهذا نتيجة الانعكاسات السلبية التي تركها انتشار فيروس كوفيد-19 على القطاع المصرفي العربي وحتى العالمي.

لقد قدمت السلطة النقدية في سلطنة عُمان العديد من الحوافز لتشجيع المصارف على الاندماج وخلق كيانات مصرفية قوية، ومن أهم الحوافز التي قدمتها السلطة النقدية العُمانية في بداية التسعينيات لتشجيع المصارف على الاندماج فيما بينها نذكر ما يلي (مصطفى الجرم، 2013، صفحة 256).

- تقديم قروض طويلة الأجل بفوائد منخفضة؛
 - منح المؤسسات المشاركة في الاندماج أولوية في إصدار سندات التنمية الحكومية طويلة الأجل؛
 - تقديم حزمة من الإعفاءات الضريبية لأجل معينة؛
 - تقديم ودیعة تعادل نصف رأس مال المصرف بعد اندماجه ولمدة 5 سنوات بفائدة منخفضة تقدر بـ 3%.
- وعن أهم نماذج الاندماج في عُمان في فترة التسعينيات نذكر ما يلي:
- في عام 1993 تم اندماج بنك عمان العربي مع البنك العماني الأوروبي؛
 - في عام 1994 تم دمج البنك الأهلي العُماني في بنك مسقط؛
 - في عام 1997 تم دمج بنك تنمية عُمان وبنك عُمان للزراعة والأسماك تحت مسمى بنك التنمية العماني؛
 - في عام 1998 تم دمج بنك عمان والبحرين والكويت في بنك عمان التجاري.

أما عن عمليات الاندماج الحديثة التي حدثت في سلطنة عمان من أجل مواكبة التطورات المصرفية والعالمية نجد اندماج بنك العز الإسلامي مع بنك عمان العربي في عام 2020، حيث اندمج بنك العز الإسلامي في بنك عمان العربي عن طريق مبادلة الأسهم بواقع 81% لمساهمي بنك عمان العربي و19% لمساهمي بنك العز الإسلامي، وقد أدى هذا الاندماج إلى ارتفاع إجمالي الأصول للبنك الناتج عن الاندماج إلى 8.2 مليار دولار، كما بلغت حصته السوقية ما نسبته 9% من القطاع المصرفي العماني.

3-3-3- البحرين

يتكون النظام المصرفي في البحرين من مصارف تقليدية وأخرى إسلامية، ويشكل العنصر الأكبر من النظام المالي، حيث ينفرد بأكثر من 85% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع، حيث بلغت إجمالي الموجودات في نوفمبر 2019 ما مقداره 205.5 مليار دولار أمريكي، ووصل عدد البنوك الإجمالي إلى 94 بنكاً في جانفي 2020، منها 20 بنكا إسلاميا (المركزي، 2020، صفحة 1)

حدثت عدت عمليات اندماج بين المصارف في البحرين، ومن أهم هذه الاندماجات نذكر ما يلي:

- في نهاية عام 2012 وافقت ثلاثة مصارف، وهي بيت إدارة المال وبنك كابيفست وبنك إيلاف، وجميعها مصارف استثمارية إسلامية تعمل في البحرين، على الاندماج بعد مصادقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في المصارف الثلاثة على العملية، التي عُقدت في شهر جوان 2012، وقد بلغ حجم رأس المال 350 مليون دولار، وعمل بيت التمويل الكويتي- البحرين كمستشار لصفحة الاندماج لصالح المصارف الثلاثة، في حين عملت مؤسسة "تراورز وهاملين" كمستشار قانوني و"ديلويت" كمقِيم مستقل، الأمر الذي أسفر على ميلاد مركز مصرفي ومالي رئيس في المنطقة يُسمى مصرف إبدار (Ibdar Bank)، وهو مصرف إسلامي يعمل بموجب ترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي ويتخذ من مملكة البحرين مقراً له، وتتجاوز قيمة أصوله 300 مليون دولار في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وآسيا وأوروبا. وفي نفس العام وافق مساهمو بنك الإثمار (Ithmar Bank)، وهو مصرف تجزئة إسلامي وبنك الإجارة الأول (First Leasing Bank) على الاندماج خلال جلستين منفصلتين غير عاديتين في شهر نوفمبر 2012، مُنهيين بذلك عملية مخاض دامت عامين، وبموجب الاتفاق فإن بنك الإثمار ضم بنك الإجارة إليه مقابل تقديم 4 أسهم عن كل سهم واحد يملكه مساهمو بنك الإجارة الأول، ويملك بنك الإثمار 43% من بنك الإجارة، في حين يملك الحصة الباقية نحو 30 مستثمراً (الخياط، 2012، صفحة 2).

- في عام 2014 اندمج مصرف السلام مع بي ام اي بنك بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العامة لكل منهما، وتمت عملية الاندماج عن طريق تبادل الأسهم، حيث تم تبادل 11 سهماً من أسهم مصرف السلام مقابل كل سهم من أسهم مصرف بي ام اي بنك، والذي بموجبه تحصل مصرف السلام- البحرين على 58,533,357 سهماً من أسهم بي ام اي

بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم، مع إصدار 643,866,927 سهما من أسهم مصرف السلام، تبلغ قيمة كل منها 100 فلس، (البحرين، التقرير السنوي لمصرف السلام- البحرين لسنة 2018، 2018، صفحة 2).

- في عام 2019 تم الاندماج بين بنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي.

3-3-4- لبنان

وصلت قيمة إجمالي موجودات القطاع المصرفي اللبناني حوالي 205.6 مليار دولار في نهاية الربع الأول من عام 2020، وبلغت الودائع المجمعة حوالي 152.8 مليار دولار، وحسابات رأس المال 20.8 مليار دولار مسجلة تراجعاً بـ 0.02%، أما حجم الائتمان فقد بلغ مع نهاية الربع الأول من عام 2020 ما مقداره 64.8 مليار دولار، وبلغ حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص حوالي 39.7 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 61% من إجمالي الائتمان الممنوح (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 2).

تبنت لبنان سياسة الاندماج والاستحواذ في القطاع المصرفي من خلال قانون تسهيل اندماج المصارف رقم 192 المؤرخ في 4 جانفي 1993، إذ وافق مصرف لبنان المركزي على أكثر من 25 عملية اندماج نهائية خلال الفترة الممتدة من 1993 إلى 2002، وكانت أول عملية اندماج في القطاع المصرفي اللبناني في مارس 1993 عندما قام فرنسبنك بشراء أسهم بنك طعمة بقيمة 8 مليون دولار، ثم توالى عمليات الاندماج في لبنان بعد ذلك إلى غاية اليوم، ومن أهم هذه العمليات نذكر ما يلي (اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي اللبناني- استمرار النمو، 2016، صفحة 1):

- في ماي 2014 استحوذ فرنسبنك بالكامل على البنك الأهلي الدولي، وبلغت قيمة الصفقة 102 مليون دولار؛
- في جوان 2014 اشترى سيدروس إنفست بنك كل أسهم ستاندارد تشارترد بمبلغ 23 مليون دولار؛
- في جوان 2014 اندمج بنك الصناعة والعمل مع البنك التجاري للشرق الأدنى، وحمل الكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج اسم بنك سدادار؛

- في ماي 2016 استحوذ بنك بيبيلوس على 99.18% من أسهم بنك فرعون وشيخا؛
- في 2017 استحوذ بنك لبنان والمهجر على بنك الشرق الأوسط المحدود في لبنان HSBC.
لقد أصبح الاندماج في القطاع المصرفي اللبناني حاجة ماسة للأسباب التالية:

- زيادة رأس مال المصارف التي لم ترفع رأسمالها استجابة لتعميم البنك المركزي، الذي فرض على المساهمين في المصارف زيادة رأس المال بنسبة 20% بدء من نهاية عام 2019 إلى غاية نهاية عام 2020؛
- عدد المصارف اللبنانية كبير جداً (65 مصرفاً) مقارنة بحجم السوق اللبنانية؛
- ضعف وهشاشة المصارف الصغيرة وتفاذي الهزات والأزمات الاقتصادية؛
- انخفاض التصنيف الائتماني العالمي للمصارف اللبنانية.

خاتمة

صفوة القول أنه رغم كل التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العربي، فقد اتجهت عدة مصارف عربية إلى اعتماد إستراتيجية الاندماج المصرفي كآلية لتحسين وتعزيز مراكزها التنافسية، ومن بين الدول العربية التي حدثت بها عدة عمليات اندماج نجد كل من الإمارات، البحرين، عُمان ولبنان، غير أنه يلاحظ في الغالب قلة عمليات الاندماج التي تمت بين المصارف في الدول العربية ومحدوديتها مقارنةً بصفقات الاندماج على المستوى العالمي، وهو الأمر الذي يجعل الحديث عن تحقيق المزيد من عمليات الاندماج بين المصارف العربية يتطلب انتهاج إصلاحات شاملة للجهاز المصرفي العربي سواء على مستوى المصارف المركزية أو على مستوى البيئة الداخلية لكل مصرف.

- **النتائج:** بعد التطرق لمختلف جوانب هذه الورقة البحثية خلصنا إلى النتائج التالية:

- للاندماج المصرفي عدة أنواع، أفضلها الاندماج الطوعي والاختياري الذي يتم من خلال توافق الإرادة والتفاهم المشترك بين المصارف المشاركة فيه للاستفادة من مختلف المزايا والمنافع التي يحققها الاندماج؛
- يعاني القطاع المصرفي العربي من مجموعة من التحديات، مثل التركيز المصرفي وصغر حجم وحداته المصرفية، إضافة إلى ظاهرة التمصرف الزائد وتعثر القروض المصرفية، ناهيك عن انخفاض درجات التصنيف الائتماني وضعف اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي؛
- في ظل المنافسة الشديدة التي تفرضها المصارف الأجنبية على المصارف العربية يجب على هذه الأخيرة التفكير في تكوين كتلتا مصرفية عملاقة عن طرق الاندماج من أجل تحسين مستويات أداءها ومراكزها التنافسية؛

- تتميز عمليات الاندماج بين المصارف العربية بقلة عددها مقارنة مع عمليات الاندماج العالمية، إضافة إلى تمركزها داخل حدود الدولة الواحدة؛
 - حدثت عمليات اندماج ناجحة للمصارف في عدة دول عربية، مثل الإمارات، البحرين، سلطنة عُمان ولبنان، تم من خلالها ميلاد مصارف ضخمة قادرة على المنافسة محلياً، إقليمياً وعالمياً؛
 - معظم عمليات الاندماج التي تمت في سلطنة عمان كانت اندماجات إجبارية وقسرية (دمج) تمت بمساعدة السلطات النقدية لتتقيا الجهاز المصرفي العماني من المصارف المتعثرة؛
 - معظم عمليات الاندماج التي تمت في لبنان كانت في شكل استحواذ، مثل استحواذ فرنسبنك على البنك الأهلي الدولي في 2014، واستحواذ بنك لبنان والمهجر على بنك الشرق الأوسط المحدود في لبنان HSBC في 2017؛
 - هناك توجه ملحوظ للمصارف الإسلامية في الدول العربية لاعتماد عمليات الاندماج فيما بينها، مثل اندماج بنك دبي الإسلامي مع بنك نور في الإمارات العربية عام 2019، واندماج مصرف السلام مع بي ام أي في البحرين عام 2014، واندماج بنك العز الإسلامي في بنك عمان العربي في سلطنة عمان في بداية عام 2020.

- **الاقتراحات:** بناءً على النتائج السابقة نُقدم الاقتراحين التاليين:

- ضرورة تحقيق المزيد من عمليات الاندماج المصرفي في الدول العربية سواء تم هذا الاندماج بين المصارف المحلية للدولة الواحدة أو بين مصارف عدة دول، وذلك لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها المصارف العربية؛
 - ضرورة تبني المصارف العربية خطة إصلاح شاملة، وذلك لمواجهة كل التحديات التي تواجهها سواء كانت داخلية أو خارجية، بحيث تتضمن خطة الإصلاح تلك دمج بعض المصارف الضعيفة بهدف تعزيز مكانتها وتحسين قدرتها التنافسية على الساحة المصرفية تمهيداً لخلق البيئة المناسبة لتحقيق الاندماج الودي والاختياري بين تلك المصارف؛

المراجع

1. اتحاد المصارف العربية. (2016). القطاع المصرفي اللبناني- استمرار النمو. مجلة اتحاد المصارف العربية (429)، 1-17.
2. اتحاد المصارف العربية. (جوان، 2020). تطورات القطاعات المصرفية العربية خلال الربع الأول من عام 2020 في ظل انتشار جائحة كوفيد-19. مجلة اتحاد المصارف العربية ، 1-12.
3. بنك أبو ظبي التجاري. (5 ماي، 2020). أبو ظبي التجاري يربح 209 مليون درهم خلال الربع الأول من 2020. تاريخ الاسترداد 9 جوان، 2020، من <https://al-ain.com>.
4. OLIVIER, M., & GUILLAUME, S. (2006). Fusions, Acquisitions, Stratégie- Finance- Management. Paris: Dunod.
5. PIGNATARO, P. (2015). Mergers, Acquisitions, Devestitures, and other Restructurings- Apractical Guide to Investment Banking and private Equity. Canada: WILEY.
6. أحمد محسن الخضيرى. (2007). الإندماج المصرفي. الإسكندرية: الدار الجامعية.
7. البنك الأهلي المصري. (2006). القطاع المصرفي العربي وتحديات المرحلة المقبلة. النشرة الاقتصادية ، 59 (4).
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2019. الكويت.
9. رمزي صبحي مصطفى الجرم. (2013). اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
10. صلاح الدين حسن السيسى. (2003). القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني. القاهرة: عالم الكتب.
11. صندوق النقد العربي. (2019). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019. ابو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.
12. عبد الحكيم الخياط. (ديسمبر، 2012). اندماج كامل لثلاثة بنوك إسلامية في البحرين خلال أسبوعين. تاريخ الاسترداد 20 جوان، 2020، من www.alwasatnews.com/news/720580.html.
13. عبد الرحمان العاني قتيبة. (3 سبتمبر، 2019). دوافع وأبعاد الاستحواذ والاندماج في قطاع الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 20 أكتوبر، 2019، من مجلة الاقتصاد الإسلامي: <https://www.aliqtisadalislami.net>
14. عبد الكريم جابر العيساوي. (بلا تاريخ). النظام المصرفي العربي- التحديات وخيارات الاندماج في ظل الأزمة المالية العالمية. تاريخ الاسترداد 11 ماي، 2020، من <http://www.neelwafurat.com/locate.aspx?mode=1&entry&search=author1>
15. عبد المجيد عبد المطلب. (2005). العولمة واقتصاديات البنوك. الإسكندرية: الدار الجامعية.
16. عمار بوزعرور، و مسعود دراوسي. (2004). الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات. الشلف- الجزائر: جامعة الشلف.
17. محمد شحاتة بسيوني، و محمد عباس بدوي. (2002). المحاسبة المالية المتقدمة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
18. محمود أحمد التوني. (2007). الاندماج المصرفي- النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

19. مصرف البحرين المركزي. (2020). القطاع المصرفي البحريني 2020. البحرين.
20. مصرف السلام - البحرين. (2018). التقرير السنوي لمصرف السلام- البحرين لسنة 2018. البحرين.
21. موسى بن منصور، و صابر بن معنوق. (2018). الاندماج المصرفي كألية لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق مقررات لجنة بازل- دراسة تجارب دول عربية مختارة. مجلة الأبحاث الاقتصادية (19)، 10-30.
22. وصفي عوض عزمي. (2019). أهمية الاندماج والاستحواذ كتوجه حديث لتعزيز الأداء المالي والتنافسي للمصارف المحلية الفلسطينية- دراسة حالة بنك فلسطين والبنك الوطني. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (01)، الصفحات 1-23.